مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الاتفاق النووي الإيراني على العلاقات العربية – الإيرانية
اسم الكاتب: د. محمد اكرم الأحمد، علي عبد الكريم موسى
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5004
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 00:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

The impact of the agreement on the Iranian Nuclear-Arab relations – Iran

Dr. Moohammad Akram ALAhmaz*
Ali Abud ALkarim Mousa**

(Received 5 / 3 / 2017. Accepted 6 / 7 / 2017)

□ ABSTRACT □

The research provides an analysis of the crisis of the Iranian nuclear file, which was a constructive factor in international relations, especially after the US occupation of Iraq in 2003, and examines the reasons that led the Iranian decision maker to adhere to the possession of nuclear technology for peaceful purposes, despite the threats of America and " Which has reached the threat of military war on Iran. The research shows the long and arduous negotiations between Iran and the five plus one countries, which led to a historic agreement signed in the Swiss city of Lausanne in 2015. Arabic And "Israel" on this agreement, where the parties considered that the agreement will increase Iranian interference in the affairs of the Arab region, and will not prevent them from the continuing threat to the security of the countries and peoples of this region, while examining the impact of the signing of this agreement on Iran and the crises of the Arab region, With the national state in Syria, and is a main supporter of the resistance in both Lebanon and Palestine, and envisions the Arab-Iranian relations after this agreement, which may establish a constructive dialogue that achieves an Arab-Iranian partnership and eliminates the outstanding problems between them.

Keywords: Iran, Nuclear Agreement.

*Professor- Faculty Of Political Science - Damascus University - Damascus - Syria .
**Postgraduate Student- Faculty Of Political Science - Damascus University - Damascus - Syria .

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (4) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (4) 2017

أثر الاتفاق النووي الإيراني على العلاقات العربية – الإيرانية

الدكتور محمد اكرم الأحمد*
علي عبد الكريم موسى**

(تاريخ الإيداع 5 / 3 / 2017. قُبِل للنشر في 6 / 7 / 2017)

□ ملخّص □

يقدم البحث تحليلاً عن أزمة الملف النووي الإيراني التي شكلت عاملاً بناءً في العلاقات الدولية، وعلى الأخص بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ويبحث في الأسباب التي دفعت صانع القرار الإيراني إلى التمسك بامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، على الرغم من التهديدات الأمريكية و"الإسرائيلية" التي وصلت إلى التهديد بشن حرب عسكرية على إيران، ويبين البحث مسار المفاوضات الطويلة والشاقة بين إيران من جهة ودول (الخمسة + واحد) من جهة أخرى، والتي أفضت إلى اتفاق تاريخي تمّ توقيعه في مدينة لوزان السويسرية عام 2015، ويحلل البحث أسباب اعتراض دول الخليج العربية و"إسرائيل" على هذا الاتفاق، حيث اعتبر الطرفان أن الاتفاق سيزيد من التدخل الإيراني في شؤون المنطقة العربية، ولن يمنعها من التهديد المستمر لأمن دول وشعوب هذه المنطقة، مع دراسة أثر توقيع هذا الاتفاق على إيران وعلى أزمات المنطقة العربية، وخاصةً أن إيران تقف مع الدولة الوطنية في سوريا، وتعدّ داعماً أساسياً للمقاومة في كل من لبنان وفلسطين، ويستشرف العلاقات العربية–الإيرانية بعد هذا الاتفاق الذي قد يؤسس لحوارٍ بناء يحقق شراكةً عربية–إيرانية، ويزيل المشاكل العالقة بينهما.

الكلمات المفتاحية: إيران، الاتفاق النووي.

* أستاذ– قسم الاقتصاد الدولي– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– سورية.
** طالب دكتوراه– قسم الاقتصاد الدولي– كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق– سورية.

مقدمة:

يعد البرنامج النووي الإيراني من أهم القضايا التي شغلت الرأي العام العالمي على مدى سنوات طويلة وخاصةً بعد العام 2003، حيث أصبح هذا الملف الشغل الشاغل للباحثين ومراكز الأبحاث وأجهزة الاستخبارات والمنظمات المعنية باستخدام الطاقة النووية، حيث شكل هذا الملف تهديداً أمنياً لدول الشرق الأوسط وكثرت التحليلات حول حربٍ أمريكية "إسرائيلية" ضد إيران حتى تمنعها من إنتاج القنبلة النووية، وعلى الأخص بالنسبة للدول التي تعتبر هذا البرنامج تهديداً لأمنها القومي، وفي مقدمتها الكيان الصهيوني ودول الخليج العربية التي اضطرت– معظم دوله– إلى زيادة قدراتها العسكرية للحفاظ على أمنها القومي ضد هذا الخطر المحتمل.

وبعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ودول (الخمسة + واحد) في العام 2015، طرحت تساؤلات كثيرة عن تأثيره على الملفات والأزمات في الشرق الأوسط، وعلى مدى قدرته على منع إيران من إمكانية إنتاج القنبلة النووية نهائياً، وتزامن توقيعه مع الانسحاب الأمريكي من العراق وتوجهها نحو آسيا، فكثرت التوقعات بأن هذا الاتفاق سيكون بداية للانفتاح الغربي على إيران.

لن تتوقف تداعيات تنفيذ الاتفاق النووي الإيراني على النواحي الأمنية، بل ستمتد لتشمل النواحي الاقتصادية حيث ستتهافت الشركات الغربية والروسية والصينية وحتى الأمريكية على العقود الاستثمارية في إيران.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يعالج موضوعاً يتعلق بمنطقة حيوية وهامة، لأن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام تحظى باهتمام دوليّ كبير، كونها تشكل مصدراً أساسياً للنفط الذي يتم تصديره منها إلى الدول الغربية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك إلى الصين وشرق آسيا، حيث أدى التوصل إلى اتفاق بين إيران ودول (الخمسة + واحد)إلى تغيرات هامة في العلاقات الإقليمية والدولية، وفتح المجال أمام عودة العلاقات الطبيعية بين إيران ودول المنطقة العربية من جهة، ومع الدول الغربية من جهة ثانية، وتستند هذه الأهمية إلى عاملين أساسيين:

1–يقوم البحث بتسليط الضوء على المشروع النووي الإيراني، والمسار الذي اتبعه حتى الوصول لتوقيع الاتفاق مع دول (الخمسة + واحد) عام 2015.

2– يلقي البحث نظرةً على التحولات الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية على المنطقة العربية بعد توقيع هذا الاتفاق.

هدف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1–تحليل الآليات التي اتبعتها إيران لتوقيع الاتفاق النووي الإيراني مع عدم تنازلها في الوقت نفسه عن حقها في امتلاك الطاقة النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية.

2–بيان آثار هذا الاتفاق وانعكاساته على إيران من جهة، وعلى دول المنطقة العربية من جهة أخرى.

3–استشراف تأثير هذا الاتفاق على أمن ومستقبل منطقة الخليج العربي.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في تأثير توقيع الاتفاق النووي الإيراني على خارطة القوى والتوازنات في المنطقة العربية، وإمكانية استغلال التأثير الاقتصادي الكبير الذي سيحصل على مستوى الاقتصاد الإيراني في فتح آفاق جديدة من التعاون بين إيران ودول المنطقة العربية، وإمكانية قيام حوار يمهد لحل مشاكل المنطقة وأزماتها المتعددة وفي مقدمتها مشكلة الإرهاب.

تساؤلات البحث:

1- ما هي التحديات الأمنية والسياسية التي يفرضها الاتفاق النووي الإيراني على منطقة الشرق الأوسط؟

2- ما هو تأثير هذا الاتفاق على علاقات إيران الإقليمية والدولية؟

3- هل بقي التحدي الإيراني بعد هذا الاتفاق هو الأخطر على منطقة الشرق الأوسط من وجهة النظر الصهيونية؟

4- ما هو موقف دول مجلس التعاون الخليجي من هذا الاتفاق؟

5- هل انتهت قدرة إيران على صنع القنبلة النووية (إن أرادت ذلك) بعد توقيع هذا الاتفاق؟

فرضيات البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها أن توقيع الاتفاق النووي الإيراني أثر استراتيجياً على تحسن علاقات إيران بمحيطها الإقليمي والدولي، ويقوم هذا البحث على الفرضيات التالية:

1- هناك علاقة طردية بين توقيع الاتفاق النووي الإيراني وتحسن العلاقات العربية الإيرانية.

2- هناك علاقة طردية بين توقيع الاتفاق النووي الإيراني وأمن المنطقة العربية.

3- إيران هي المستفيد الأكبر من هذا الاتفاق كونها لم تكن تريد تطوير وصناعة القنبلة النووية لأسباب عقائدية داخلية.

الإطار الزماني:

يتناول البحث آثار توقيع الاتفاق النووي الإيراني على إيران ودول المنطقة العربية، ويركز البحث على الفترة بين 2003 و2015، أي منذ بداية التهديدات الغربية لإيران وطرح الملف النووي الإيراني كأزمة عالمية، وحتى توقيع الاتفاق النووي الإيراني عام 2015 في مدينة لوزان السويسرية بين إيران من جهة ودول (الخمسة + واحد) من جهة ثانية.

منهجية البحث:

اتبع في هذا البحث المنهج التحليلي حيث استخدمه الباحث في تحليل العلاقات العربية–الإيرانية، وخاصةً بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني بين إيران ودول (الخمسة + واحد) في مدينة لوزان السويسرية عام 2015.

مراحل إنجاز الاتفاق النووي الإيراني:

ترجع رغبة إيران في الحصول على الطاقة النووية إلى عدة عقود، وتحديداً في أيام الحكم الملكي لإيران بدءاً من سنة 1957 وحتى عام 1979، ولكنه توقف مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 لأسباب كثيرة، وعاد الاهتمام لامتلاك هذه الطاقة في تسعينيات القرن الماضي، حيث أكملت إيران بناء مفاعل بوشهر في العام 1995 بالتعاون مع روسيا، ثم تبعتها مراحل أخرى متداخلة مع بعضها البعض لكل منها ملامحه الخاصة، وتحديداً بعدما بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتهديد بإحالة هذا الملف إلى مجلس الأمن الدولي في تشرين الأول من العام 2003.

مرحلة التهديدات الدولية تجاه الملف النووي الإيراني 2003-2006:

بعد قيام أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تكيل الاتهامات جزافاً ضد الدول التي تقف في وجه مصالحها الحيوية، وأطلقت على هذه الدول تسميات من قبيل "الدول المارقة" أو "الدول الداعمة للإرهاب"، وصنفت العالم إلى محورين هما "محور الشر" و"محور الخير"، وبالطبع فقد كانت إيران مصنفة ضمن المحور الأول، وفي هذا الوقت بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتسليط الضوء على برنامج إيران النووي وعلى رغبتها في إنتاج سلاح نووي يهدد أمن العالم والمنطقة العربية، بالإضافة إلى تهم أخرى قديمة كدعم المنظمات الإرهابية (حزب الله وحركة حماس)، وهذا يشكل برأيها تهديداً للعالم الحر(الكيان الصهيوني) ، وإخلالاً بالتوازن الأمني في منطقة الشرق الأوسط.

في آب من العام 2002 انفجرت الأزمة النووية الإيرانية على الساحة الدولية، بعد المؤتمر الصحفي (لعلي رضا جعفر زادة*) الذي عقد في واشنطن، حيث عرض فيه صوراً لمنشآت نووية إيرانية سرية في (آراك) و (ناتانز)، الأولى لصناعة الماء الثقيل، والثانية منشأة لتخصيب اليورانيوم، وثبتت صور الأقمار الصناعية الأمريكية ما جاء في هذا المؤتمر، حيث أظهرت جزءاً من هذه المنشآت مبنية تحت الأرض، ومحاطةً بسياج أمني كبير، ومصممة لمقاومة الضربات الجوية.[1]

أخذت الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه المعلومات على محمل الجد، وبدأت بالتفتيش وجمع المعلومات حول هذين الموقعين، ومنذ هذا التاريخ استمرت المنظمة بالإبلاغ عن العديد من المواقع المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني، وتجدر الإشارة هنا أن أحكام اتفاق الضمانات المبرمة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران في عام 1976 يلزم إيران أن تعلن عن نشاطاتها في هذا المجال خلال ستة شهور قبل ضخ الوقود في المنشآت النووية، وهذا يعني حق إيران في بناء المنشآت ونصب أجهزة الطرد المركزي وإبلاغ الوكالة قبل ستة أشهر من إدخال الوقود إلى هذه المنشآت.[2]

وفي آب من العام 2003 اكتشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية آثاراً مشعة بدرجة عالية موجودة في عينات مأخوذة من البيئة في إيران، وهذا ما اعتبرته دليلاً على قيام إيران بتنقية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية، حيث أظهر التحليل وجود مستويات عالية لتخصيب اليورانيوم تتطابق مع المستويات الموجودة في المواد المستخدمة في إنتاج السلاح النووي، وهنا انتقلت الأزمة النووية الإيرانية من مرحلة الشكوك غير القابلة للإثبات إلى مرحلة الاتهامات الصريحة الناتجة عن توفر أدلة عملية على وجود أنشطة سرية تجري في إطار البرنامج النووي الإيراني.[3]

ولنزع فتيل أزمة متفجرة بين الوكالة الدولية وإيران، عمل وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا وألمانيا على حث إيران على استصدار موافقة التعاون مع الوكالة، وبالفعل فقد أعلنت إيران في 21 حزيران 2003 بأنها ستتعاون مع الوكالة بكل شفافية ووضوح، وبأنها سوف توقع "البروتوكول" الإضافي مع الوكالة الذي يسمح لها بالتفتيش الاستثنائي على منشآت إيران ذات العلاقة بالمشروع النووي، وسوف توقف كافة نشاطات التخصيب، وقد تم توقيع "البروتوكول" في 18 كانون الأول عام 2003 في مقر الوكالة في العاصمة النمساوية فيينا.

---

* **الناطق باسم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية الذراع السياسي لمنظمة مجاهدي خلق والمقيم في الولايات المتحدة الأمريكية.**

[1] **Kerr, Exile and Iran Intel, Arms control wonk, 5 April 2005, www.guests. Arms control Wonk.com 5\7 exile and Iran Intel.**

[2] **WWW. Iaea . org \ Publications \ Documents \ Infirm**

[3] **أحمد إبراهيم محمود: الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 62، أيلول 2005، ص 13.**

بعد توقيع "البروتوكول" الإضافي مع إيران، اعتبرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران متعاونة ولكن ليس بالشكل الكافي، حيث صوت مجلس أمناء الوكالة الدولية (ثلثهم من الولايات المتحدة الأمريكية) في حزيران من العام 2004، بأن إيران لا تقدم دعماً كاملاً للبروتوكول، لاسيما بعد تأجيلها لزيارة وفد من الوكالة لعدد من مواقع أجهزة الطرد المركزي (p2) وعدم تسليمها مخططات وتصاميم هذه الأجهزة ، وكذلك نتائج أبحاث أجرتها حول تحويل واختبار مواد نووية، وبدءاً من هذا التاريخ أخذت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالادعاء المباشر بأن مشروع إيران النووي هو مشروع تسلحي يسعى لإنتاج قنبلة نووية بأقرب فرصة ممكنة.[1]

سعت دول الترويكا الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) إلى عودة المفاوضات مع إيران فتم توقيع اتفاق باريس* في تشرين الثاني من العام 2004، بحيث تمتنع إيران عن الاستمرار في عمليات تخصيب اليورانيوم أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي، في مقابل تعهد الترويكا بتقديم الدعم التكنولوجي لإيران في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتزويدها بمفاعل يعمل بالمياه الخفيفة لتوليد الكهرباء، وتزويدها بالوقود النووي وتجنب إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، والعمل على إنهاء عزلة إيران السياسية والاقتصادية عن العالم الغربي، ودعم إيران في الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية التي تقف الولايات المتحدة الأمريكية حائلاً دونها منذ العام 2001.[2]

في كانون الأول من عام 2004 تمكن مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية نتيجة وشاية من المعارضة الإيرانية في الخارج من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما "بارجين" و "لافيزان"، وقد تبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وخزن عدد ومواد نقلت إليهما من مواقع أخرى كانت قد صنفت أنها ذات طبيعة نووية.[3]

وفي آب من العام 2005 قامت السلطات الإيرانية بفك أختام الوكالة ووسائل مراقبتها على منشآت نووية يعتقد بأنها تعمل بأجهزة التخصيب بالطرد المركزي في محاولة سياسية لقطع دابر أي تدخل أجنبي متواصل لا حدود له، مما دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى اتخاذ قرار مدعوم من روسيا والصين تطالب فيه إيران بتعليق نشاطات التخصيب وتبليغ مجلس الأمن بتطورات الملف النووي، وعلى إثر ذلك تخلت إيران عن تطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم الانتشار النووي التي تسمح للوكالة بإجراء مراقبة مشددة على برنامجها.[4]

يرى الباحث أن إيران كانت تحاول منع حدوث أزمة مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بقدر المستطاع، وسعت إلى عدم وصول الملف إلى مجلس الأمن الدولي، لكن المتغيرات على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية التي استمر المحافظون الجدد بقيادتها لولاية ثانية بدءاً من العام 2005، هذه الإدارة التي جاءت بالحروب والتهديدات على كل من لا يدور في فلكها، وترافق ذلك مع وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى السلطة في إيران في 3 آب من العام 2005، وهو المعروف بتشدده كونه يمثل المحافظين في إيران، لذلك فشلت هذه الجهود المبذولة من إيران ومن الترويكا الأوروبية وتم تحويل الملف إلى مجلس الأمن بدءاً من العام 2006.

---

[1] **Michael Hirsh, Maziar Bahri, "rumors of war ", News week, feb 2007.**

[*] **اتفاق باريس: هو الاتفاق الذي أثمر عن المفاوضات التي جرت بين إيران وحكومات كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، وهو الاتفاق الذي وضع حداً مؤقتاً للخلاف بين إيران والدول الأوروبية بشأن الملف النووي الإيراني، وجاء ليؤكد على حقوق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية وفقاً لبنود اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، وألزمت إيران نفسها بالتعاون الكامل وبمنتهى الشفافية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعليق البرنامج بشكل طوعي لبناء جسور الثقة.**

[2] **أحمد إبراهيم محمود: ماذا تعني اتفاقية باريس بالنسبة لإيران، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد 54، كانون الثاني 2005، ص78.**

[3] **حمدان مجزع الشمري: الملف النووي الإيراني إلى أين؟، دراسة منشورة على موقع مجلس الأمة الكويتي، تشرين الثاني 2007، www.Majlesalommah.net**

[4] **رائد حسين عبد الهادي حسنين: البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص49.**

مرحلة العقوبات والمفاوضات المباشرة لإنجاز الاتفاق 2006-2015:

أولاً: مرحلة العقوبات 2006 – 2010: في شباط من العام 2006 تم تحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، لمنع إيران من امتلاك قدرة نووية ذات صبغة عسكرية، وبناءً على ذلك وبعد تعطيل روسيا والصين لبعض القرارات، تم في نهاية الأمر صدور عدة قرارات ضد إيران تصاعدت فيها العقوبات الاقتصادية والفنية ضدها، وتجدر الإشارة إلى ترافق هذه القرارات بحزمة حوافز لتشجيع إيران على التخلي عن برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم، ومن أهم هذه القرارات:[1]

1-القرار رقم (1696) الصادر في 31 تموز 2006 طالب إيران بوقف جميع أنشطتها المتعلقة بإعادة المعالجة والتنشيط، مع عدم فرض عقوبات عليها والاكتفاء بالتهديد.

2-القرار رقم (1737) الصادر في 23 كانون الأول 2006 فرض سلسلة من العقوبات على إيران لعدم امتثالها للقرار السابق، حيث توجه هذا القرار إلى أعضاء الأمم المتحدة لمنع بيع أو نقل كل المواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيا التي يمكن أن تسهم في الأنشطة المتعلقة بالتخصيب أو إنتاج المياه الثقيلة.

3-القرار رقم (1747) الصادر في 24 آذار 2007 صدر للضغط أكثر على إيران، وذلك بفرض المزيد من العقوبات على تصدير وتوريد المواد والسلع والتكنولوجيا ذات الصلة بالأنشطة النووية، وطال القرار مؤسسات لا صلة لها بالبرنامج النووي مثل منع التعامل مع بعض المؤسسات الرسمية الإيرانية الرسمية كبنك "سي باه"، وشملت العقوبات ثمانية وعشرين شخصاً، ومنظمات ذات صلة بالحرس الثوري الإيراني، ومنع عدد من المسؤولين من السفر، وتجميد أرصدتهم في الخارج.

4- القرار رقم (1803) الصادر في 3آذار 2008 ألزم جميع الأعضاء في الأمم المتحدة بتفتيش السفن التي يشتبه أنها في طريقها إلى إيران، ومصادرة أي مواد محظورة فيها، والطلب من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا القيام بتفتيش السفن في المياه الإقليمية، وألزم القرار كل الدول بعدم التعامل مع المصارف أو الشركات الواردة في القائمة السوداء.

5-القرار رقم (1929) الصادر في 9حزيران 2010 نص على ضرورة وفاء إيران بالتزاماتها، وبين الإجراءات والخطوات التي تحول دون حصولها على المواد النووية الحساسة، أو الأموال التي تحتاجها لمواصلة البرنامج النووي، أو الحصول على الصواريخ البالستية الموجهة.

يمكن الاستنتاج أن مجلس الأمن بهذه القرارات قد راهن على منع إيران من السير باتجاه تصنيع السلاح النووي، لذلك فقد تضمنت قراراته عقوبات متنوعة وصارمة، ولكن بالمقابل فإن إيران خلال هذه الفترة حافظت على منجزاتها النووية، مؤكدةً على سلمية برنامجها النووي، وتبنت سياسة النفس الطويل، واستخدمت عامل الوقت الذي استفادت منه، في الوقت الذي نفذ فيه صبر الدول الغربية بسبب محدودية خياراتها بعد فرض هذه العقوبات، لذلك عبرت إيران عن استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي في الرقابة والتفتيش على برنامجها، وأجرت إيران عدة جولات من المفاوضات مع بعض الدول الغربية بقدرٍ كبيرٍ من البراعة والصبر، وبذلك أرجعت المجتمع الدولي إلى المربع الأول لتبدأ المفاوضات من جديد في سبيل الحصول على وضع تفاوضي أفضل.

[1] **عطا محمد زهرة: البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015، ص37.**

ثانياً- مرحلة المفاوضات الجدية 2011- 2015:

افتتحت إيران محطة بوشهر الكهربائية في عام 2011 وأشارت معظم الأخبار والتحليلات ومراكز الأبحاث الغربية عن احتمال اللجوء إلى الخيار العسكري في إيران وبحثت في التداعيات المتوقعة على منطقة الشرق الأوسط، وجمد الاتحاد الأوروبي أموالاً للبنك المركزي الإيراني في عام 2012، وفرضَ حظراً نفطياً على استيراد النفط الإيراني، وفي نفس العام بدأت المفاوضات من جديد بعد توقف استمر أكثر من عام.

بثت روح جديدة في هذه المفاوضات مع فوز الرئيس "حسن روحاني" المحسوب على الإصلاحيين بالرئاسة في إيران عام 2013، وتعيينه "محمد جواد ظريف" وزيراً للخارجية، وحصل الرئيس روحاني على موافقة من المرشد الأعلى للثورة الإيرانية "السيد علي خامنئي" لاستئناف المفاوضات الجدية، فبدأت مرحلة جديدة ترافقت مع رغبة كبيرة من إدارة الرئيس الأمريكي أوباما في ولايته الثانية في إنجاز اتفاق تاريخي مع إيران، تجسيداً لسياسته في عدم شن الحروب العسكرية والاتجاه صوب الحلول والاتفاقيات الدبلوماسية.

وقد حددت كل من إيران ودول (الخمسة + واحد) مفهومها للتسوية في هذه المفاوضات الجديدة، ووضعت إيران خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها وأهمها:[1]

1- عدم الوقف التام لتخصيب اليورانيوم، أي أن إيران لن توقف نشاطاتها النووية بنسبة 100%.

2- عدم إغلاق أي من المواقع النووية الإيرانية بشكلٍ كامل.

3- عدم البحث أثناء المفاوضات في برنامج الصواريخ البالستية، لأنه يدخل في المجال العسكري وضمن قضايا الدفاع التي تشكل خطاً إيرانياً أحمر غير قابل للتفاوض.

4- التزام الغرب بسقف زمني محدد، حدده وزير الخارجية "جواد ظريف" "لكاثرين آشتون" مسؤولة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي بأن لا يتجاوز السنة، لأن إيران لا تريد التفاوض من أجل التفاوض.[2]

5- لا تمانع إيران في بحث احتمال وجود بعدٍ عسكريّ لبرنامجها النووي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي مستعدة لتقديم أي معلومات تتعلق بتطوير صواعق يمكن استخدامها في صنع قنبلة ذرية.

وفي المقابل فإن دول (الخمسة + واحد) حددت نتائج التسوية المثالية من وجهة نظرها بالوقف النهائي والشامل للأنشطة الإيرانية الخاصة بتخصيب اليورانيوم، وتفكيك منشآتها النووية وفي مقدمتها مفاعلي (آراك وفوردو)، وقبول حصول إيران على الوقود النووي من الخارج كروسيا مثلاً.[3]

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فكانت تعتقد بإمكانية حصول صفقة أمريكية إيرانية تقوم على فلسفة الحد الأدنى الممكن أي ما يسمى "بسياسة الحافة"، ومن وجهة نظرها فإن هذه الصفقة تتضمن ما يلي:[4]

تجميد مقابل تجميد: أي تجميد تخصيب اليورانيوم مقابل تجميد العقوبات.

1- شراء إيران للوقود النووي من السوق الدولية.

2- وقف المناوشات بين السفن الأمريكية والإيرانية في مياه الخليج.

3- التعاون في مجال مكافحة تهريب المخدرات من أفغانستان.

4- التعاون في مواجهة المجموعات العسكرية في العراق.

---

[1] صحيفة إيلاف الالكترونية، مقال تحليلي عن المفاوضات الإيرانية الغربية، لندن، 10 شباط 2004، www.Elaph.com
[2] صفاء إسماعيل: القوة والمبادئ الثابتة دافع إيران لاستئناف مفاوضات النووي، صحيفة تشرين السورية، دمشق، 19 آب 2013.
[3] أحمد منيسي: أزمة البرنامج النووي الإيراني سيناريوهات متعددة للمستقبل، موقع البنية، مختارات إيرانية، القاهرة، العدد 64، تشرين الثاني 2005.
[4] عطا محمد زهرة: البرنامج النووي الإيراني، مرجع سابق، ص42.

5-مشاركة إيران و "إسرائيل" في مؤتمر يهدف إلى جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، ويكون في إطار معاهدة حظر الانتشار النووي.

سادت المفوضات أجواء إيجابية بسبب التواصل الهاتفي بين الرئيسين الأمريكي "باراك أوباما" والإيراني "حسن روحاني" في أيلول من العام 2013، وانطلقت المفاوضات من جديد في مدينة جنيف السويسرية في تشرين الثاني من العام 2013، وانتهت إلى اتفاق مرحلي لمدة ستة أشهر تضمن عدة بنود أهمها:[1]

1-وقف تخصيب اليورانيوم فوق مستوى 5%، والتخلص من المخزون الإيراني منه بنسبة 20 %.

2-التعهد بإيقاف العمل في مفاعل "آراك" بصورة مؤقتة، وعدم نصب أي أجهزة طرد جديدة.

3-المصادقة على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

4-عدم فرض عقوبات إضافية على إيران، أو اللجوء لمجلس الأمن لفرض عقوبات أخرى.

5-تخفيف القيود المفروضة على تصدير النفط الإيراني.

تم استئناف المفاوضات الغربية- الإيرانية في 18 آذار عام 2014، أي قبل انتهاء المدة المحددة لتنفيذ الاتفاق المرحلي، بلقاءٍ بين وزير الخارجية الإيراني "جواد ظريف" و "كاثرين آشتون" الممثلة السابقة لشؤون السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، وجرت المفاوضات بين مسارين أولهما بين إيران ومجموعة (الخمسة + واحد)، وثانيهما بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكن المفاوضات توقفت في 20حزيران 2014 دون التوصل إلى اتفاقٍ رئيسي.

استئنفت المفاوضات من جديد في آذار من العام 2015، وجرت عدة جولات تفاوضية، وفي نهاية جولة "لوزان" في 2نيسان من العام نفسه أعلن "محمد جواد ظريف" و " فيديريكا موجيريني " مسؤولة السياسة الخارجية الجديدة في الاتحاد الأوروبي عن التوصل إلى توافق قد يضعهما على خط اتفاق سياسي نهائي لأزمة الملف النووي الإيراني، ومن أهم بنوده:[2]

1-عدم بناء إيران لأي منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم لمدة 20 عاماً.

2-أن يتم تخفيض أجهزة الطرد المركزي من 19 جهازاً إلى 6 أجهزة.

3-أن يتم تخصيب اليورانيوم فقط في مفاعل "ناتنز" وألا يتجاوز من 3,5% إلى 5%.

4-أن يتم رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية بعد تطبيق الاتفاق من قبل إيران.

وقد تم الإعلان الرسمي لخطة العمل المشتركة بين إيران ودول (الخمسة + واحد) في جولة "فيينا" الأخيرة في 14 تموز 2015، وهي الصفقة التاريخية التي تضمن سلمية البرنامج النووي الإيراني.

يرى الباحث أن ظروفاً إقليميةً ودولية دفعت الطرفين لإنجاز هذا الاتفاق التاريخي، أهمها وجود رغبةٍ صادقة لدى الطرفين لإنجازه، فقد كانت الرؤية الإيرانية برئاسة الرئيس الإصلاحي "روحاني" أن من مصلحة إيران تفادي احتمال وجود ضربة عسكرية أمريكية، بالإضافة إلى حاجة إيران الملحة لرفع العقوبات الدولية عنها تمهيداً لاستعادة انتعاشها الاقتصادي الذي سبق هذه العقوبات، بالإضافة إلى الفوائد الكبيرة التي سيجنيها الاقتصاد الإيراني من الانفتاح الغربي المتوقع على إيران، وبالمقابل فإن سياسة الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الديمقراطي (أوباما) المتمثلة بعدم إقامة حروب عسكرية جديدة، وعدم جدوى الضربة العسكرية بسبب نتائجها الكارثية المحتملة على جميع الأطراف بما فيها (الكيان الصهيوني)، بالإضافة إلى مصلحة الشركات الأمريكية والغربية في الانفتاح الغربي على السوق الإيرانية

[1] منى مصطفى محمد: الصفقة التاريخية بالوثائق من العقوبات إلى التسوية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015.
[2] منى مصطفى محمد، المرجع السابق.

الواعدة، ووجود مصالح غربية فيها، إن كل النقاط السابقة هي السبب في جدية الطرفين الإيراني والغربي للتوصل إلى هذا الاتفاق.

أهم بنود الاتفاق:

في مقابل رفع العقوبات تدريجياً عن إيران، والسماح بمواصلة عمليات التخصيب بكميات محدودة لا تسمح بتراكم اليورانيوم المخصب، والسماح باستخدام أجهزة الطرد المركزي لأغراض البحث والتنمية، يجب على إيران أن تلتزم برفع ثلثي أجهزة الطرد المركزي وخزنها تحت إشراف دولي، والتخلص من 98% من اليورانيوم المخصب لديها، وقبول عودة العقوبات سريعاً خلال 65 يوماً إذا حدث أي خرق للاتفاق، وإعطاء وكالة الطاقة الدولية الذرية مدخلاً بشكلٍ دائم لتفتيش المواقع (أينما وحيثما كان ضرورياً)، كما يستمر الحظر على توريد الأسلحة لإيران لمدة خمس سنوات، واستمرار الحظر على الصواريخ لمدة ثمانية سنوات بعد الاتفاق.[1]

ويمكن تلخيص أهم البنود في هذه الاتفاقية بالنقاط التالية:[2]

1- رفع العقوبات المفروضة من قبل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عن إيران.

2- فرض قيود طويلة المدى على البرنامج النووي الإيراني مع استمرار تخصيب اليورانيوم بنسبةٍ حددت ب 3,67%.

3- خفض أجهزة الطرد المركزي بمقدار الثلثين أي إلى 5060 جهاز طرد.

4- التخلص من 98% من اليورانيوم الإيراني المخصب.

5- عدم تصدير الوقود الذري خلال السنوات المقبلة، وعدم بناء مفاعلات تعمل بالماء الثقيل، وعدم نقل المعدات من منشأة نووية إلى أخرى لمدة خمسة عشر عاماً.

6- السماح بدخول مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكل المواقع المشتبه بها، ومنها المواقع العسكرية لكن بعد التشاور مع طهران.

7- الإبقاء على حظر استيراد الأسلحة لمدة خمس سنوات، وثمانية سنوات بالنسبة للصواريخ البالستية.

8- الإفراج عن أرصدة وأصول إيران المجمدة والمقدرة بمليارات الدولارات.

9- رفع الحظر عن الطيران الإيراني وعن البنك المركزي والشركات النفطية، والعديد من المؤسسات والشخصيات.

10- التعاون في مجالات الطاقة والتكنولوجيا.

ويتضمن الاتفاق شرطاً إضافياً ينص على عودة فرض العقوبات على طهران خلال 65 يوماً في حال عدم التزامها، ويذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران وقعتا قبيل إبرام الاتفاقية الشاملة النهائية على " خطة طريق " تخص مسائل فنية، إضافة إلى الجانب العسكري المحتمل في الأنشطة النووية الإيرانية في السابق، وأهم نقاط هذه الخطة:

1- الإبقاء على القيود المفروضة على الأبحاث الإيرانية في المجال النووي لمدة 8 سنوات.

2- امتناع إيران عن إجراء بحوث علمية بشأن معالجة الوقود النووي لمدة 15 عاماً.

3- لا تدخل مركبات الوقود الروسية المخصصة لمحطات الطاقة النووية الإيرانية في الكمية المحددة لطهران حسب الصفقة مع السداسية.

4- يجب ألا يزيد احتياطي اليورانيوم منخفض التخصيب في إيران خلال 15 سنة عن 300 كغ.

5- تلتزم إيران حتى 15 تشرين الأول 2015 بتوضيح القضايا ذات التوجه العسكري المحتمل في الحوار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

---

[1] مقال في موقع روسيا اليوم بعنوان: أهم تفاصيل الاتفاق النووي الإيراني، 17 كانون الثاني 2016، www.Arabic.Rt.com

[2] حسين عبد المطلب الأسرج: أمن الخليج في ظل الاتفاق النووي مع إيران، جامعة القاهرة، 2015.

يرى الباحث أن توقيع الاتفاق النووي الإيراني يعد محطةً هامةً في تاريخ منطقة الشرق الأوسط والعالم الذي لن يكون كما كان قبل توقيع هذا الاتفاق، حيث فتح الاتفاق الباب واسعاً أمام الانفتاح الغربي على إيران وإمكانية التعاون معها لحل المشاكل العالقة في المنطقة، وخاصةً الخطر الإرهابي الذي يهدد أمن العالم، ويبقى الخلاف الأساسي والجوهري بينهما هو في نظرة إيران إلى الكيان الصهيوني باعتباره عدوها الأول، ويعتبر هذا الخلاف هو العائق الأكبر إن لم يكن الوحيد أمام تطبيع العلاقات بين إيران والدول الغربية.

التداعيات الإيجابية والسلبية للاتفاق النووي الإيراني:

تبدلت البيئة الإقليمية والدولية بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني، حيث باتت قضية الإرهاب (داعش بشكل خاص) تحتل المرتبة الأولى في أولويات دول العالم، وأرادت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها القضاء على هذه الظاهرة بدون تدخل عسكري مباشر وتخصيص قواتٍ عسكرية وموارد كثيرة، ومع أن التجاذبات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لم تصل بعد إلى حد الاتفاق والتعاون في هذه القضية، غير أن جميع الدول الغربية أقرت بالدور الأساسي لإيران في مكافحة الإرهاب في سوريا والعراق، ويبدو العائق الأساسي لتفعيل التعاون الغربي الإيراني بشكلٍ علني في هذا المجال هو موقف دول الخليج العربية المتخوفة من هذا التعاون، بالإضافة إلى موقف الكيان الصهيوني الذي لا زال يعتبر إيران هي العدو والخطر الأكبر الذي يهدد وجوده.

آثار الاتفاق النووي الإيراني على إيران:

عانت إيران كثيراً من الحصار الاقتصادي المطبق عليها منذ عام 2006، والذي أرخى بثقله على الاقتصاد الإيراني بشكلٍ كبير، حيث عزلت إيران عن شبكة التحولات المصرفية الدولية نتيجة الحصار المصرفي المطبق عليها، وهذا يعني وقف عمليات الاستيراد والتصدير، وتوقف معظم العمليات التجارية المعتمدة على عمليات التحويل المصرفية، كما أن حظر تصدير النفط ومشتقاته أدى لحرمان الاقتصاد الإيراني من المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية في البلاد، وقد انعكس ذلك مباشرةً على شكل دوراتٍ تضخمية أدت لانخفاض قيمة العملة المحلية بمقدار الثلثين، ودخلت البلاد في حالةٍ من الركود الاقتصادي بحيث لم تتجاوز نسب النمو الاقتصادي السنوي 2% و3% في الأعوام ما بين 2006 و2014، وانسحبت كبرى الشركات العالمية المستثمرة في السوق الإيرانية، حيث انسحبت شركتا "بيجو" و"سيتروين" من سوق تصنيع السيارات الإيراني، وجمدت شركات مثل "شل" و"بريتش بتروليوم" اتفاقات التنقيب والبحث عن النفط.[1]

لقد حاولت إيران تجاوز هذه العقوبات عن طريق توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية مع دولٍ مثل روسيا والهند والباكستان لتخفيف الأثر السلبي للعقوبات، وقد نجحت في تحقيق عوائد مالية لم تكن كافية لتخفيف حالة التضخم وارتفاع الأسعار في البلاد.

انطلاقاً مما سبق يمكن معرفة الأهمية الاقتصادية الكبيرة لتوقيع الاتفاق النووي الإيراني في فك الحصار المفروض عليها، ولتدعيم الاقتصاد الإيراني وتحفيز النمو الاقتصادي، والعودة إلى تصدير النفط الذي يشكل داعماً رئيسياً لهذا الاقتصاد، حيث استهدفت العقوبات بصورةٍ قوية صادرات النفط الخام الإيراني التي انخفضت إلى 1,1 مليون برميل يومياً في نهاية عام 2013، بعد أن كانت 2,5 مليون برميل يومياً خلال عام 2011، وهذا ما أدى إلى حدوث انكماش في الاقتصاد الإيراني بنسبة 5% في عام 2013.[2]

[1] **حسين عبد المطلب الأسرج: أمن الخليج في ظل الاتفاق النووي الإيراني، مرجع سابق، ص9.**
[2] **فاطمة الصمادي: لماذا تواصل إيران المأزومة دعم حلفائها، 22 شباط 2015، www.Aljazeera.net**

وتراجعت الصناعات الإيرانية بيت عامي 2006 و2015 إلى النصف، وحاولت إيران الالتفاف على العقوبات وإيجاد بدائل لتصدر ما تمتلكه وتستورد ما تحتاجه من بضائع، وتعطلت وسائل النقل الجوي والبري والبحري بسبب العقوبات، وهذا ما أثر على بنية الاقتصاد الداخلي، حيث تراجع القطاع الخاص بشكلٍ كبير، وتوقف التنافس في السوق وارتفعت نسبة التضخم إلى 50% في بعض الأحيان.[1]

وبناءً على هذا الاتفاق الذي يضمن رفع العقوبات فسوف يتحسن الاقتصاد الإيراني المتعثر، ففي مجال النفط الذي يشكل 80% من الصادرات الإيرانية يتوقع الخبراء ارتفاع حجم الصادرات الإيرانية إلى 4 مليون برميل يومياً، وسوف يكون المجال مفتوحاً أمام إيران للعودة إلى النظام المالي العالمي وهذا سوف يتيح لها التعامل النقدي بالعملات الحرة بدلاً من منطق المقايضة الذي اتبعته خلال فترة العقوبات، وبالتالي سترفع احتياطياتها من النقد الأجنبي، وتعود جزءاً من الاقتصاد الدولي بعودة الاستثمارات الأجنبية خاصةً في مجال النفط والتعدين.[2]

ويمكن إجمال أهم إيجابيات الاتفاق النووي على إيران بالنقاط التالية:

1- نجحت الحكومة الإيرانية التي تشجع على الاستثمار الأجنبي في خفض التضخم من 42% إلى 15%، وهذا ما ساعد على استقرار العملة الإيرانية بعد أن فقد ثلثي قيمته خلال فترة العقوبات، ولكن هذه المكاسب معرضة للخطر إذا لم تترافق مع زيادة في التحويل وبدفع اقتصادي جديد، وقد قام البنك المركزي الإيراني في عام 2014 بتنفيذ سياسة لخفض قيمة الفائدة على الودائع، وتقديم تسهيلات لتحفيز العملية الإنتاجية، وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة حجم الاستثمار للخروج بالبلاد من حالة الركود، وسيؤدي رفع العقوبات بالإضافة إلى الإجراءات السابقة إلى تراجع معدلات التضخم.[3]

2-مع أن إيران دولة تعتمد على الاقتصاد الريعي المعتمد على الصادرات النفطية، وهذا يسبب معاناتها من تقلبات أسواق النفط العالمي التي تهدد أمنها الاقتصادي، ومع ذلك فبعد فرض العقوبات عليها بدأت تركز على تحويل اقتصادها إلى اقتصاد غير نفطي يعتمد على سياسة تنمية الصادرات غير النفطية، ومع رفع العقوبات عن اقتصادها سوف تستطيع تحفيز هذه السياسة لتحقيق تجارة غير نفطية متوازنة.

3-كشف رئيس البنك المركزي الإيراني "ولي الله سيف" أن 29 مليار دولار هي الأرصدة المجمدة التي سيفرج عنها بعد توقيع الاتفاق، وأضاف أن هناك 23 مليار دولار منها أصول للبنك المركزي و6مليار دولار مملوكة للحكومة الإيرانية، وبالطبع فسوف توزع هذه الأرصدة بما يخدم الاقتصاد والمجتمع الإيرانيين بشكلٍ عام.[4]

4-بعد توقيع اتفاق جنيف الذي شهد رفع العقوبات بشكلٍ جزئي فقط، أشارت إحصاءات شركة النفط الوطنية الإيرانية إلى زيادة القدرة الإنتاجية إلى 3,6 مليون برميل نفط يومياً، وارتفع حجم الصادرات إلى 1,6 مليون برميل نفط يومياً، ووضعت إيران خططاً لإعادة بناء علاقاتها الصناعية والتجارية عقب الاتفاق النووي، واستهدفت الاستثمار بقيمة 185 مليار دولار في مشروعات النفط والغاز بحلول عام 2020.[5]

5-بعد رفع العقوبات سيتعزز وضع الاقتصاد الإيراني، لكن البلاد ستظل بحاجة إلى الاستثمارات الخارجية لمواجهة البطالة التي تعد أحد أولويات الرئيس روحاني الذي استلم السلطة في عام 2013، وقد بلغ معدل البطالة في إيران عام 2013 حوالي 10%، وزيادة الاستثمارات الخارجية نتيجة رفع العقوبات سوف تؤدي إلى خلق وظائف جديدة

[1] الاقتصاد الإيراني يترقب وقف النزيف، 31 آذار 2015، www.Alaraby.com
[2] مكاسب للاقتصاد الإيراني في حال التوصل لاتفاق نووي، مجلة شؤون خليجية، 8آذار 2015، www.Googl\D47nbq
[3] كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات، 14 تموز 2015،جريدة النهار اللبنانية، www.Annahar.com
[4] المركزي الإيراني أرصدة إيران التي سيفرج عنها، أخبار قناة روسيا اليوم، 26 تموز 2015، www.Arabiq.Rt.com
[5] كيف يبدو الاقتصاد الإيراني بعد رفع العقوبات، المرجع السابق.

للحدّ من هذه المشكلة، حيث أعلن رئيس البنك المركزي الإيراني أن بلاده قادرة بعد رفع العقوبات على استثمار 200 إلى 300 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية.[1]

وبالنسبة لسلبيات الاتفاق على إيران فإنها تتعلق بالدرجة الأولى بتقييد حرية إدارة وتسيير البرنامج النووي الإيراني، حيث سيعلق ثلثي القدرة الإيرانية لتخصيب اليورانيوم، ونقل اليورانيوم المخصب إلى روسيا لمعالجته، بالإضافة إلى أن المواقع النووية الإيرانية وبعض المواقع العسكرية ستكون عرضة للتفتيش الدولي، وحظر إنشاء مواقع تخصيب جديدة لمدة 15 عاماً، وبقاء العقوبات الأمريكية المتعلقة بالإرهاب.

يرى الباحث أن إيران هي الرابح الأكبر من توقيع هذا الاتفاق، فقد حصلت على مكاسب هامة ولو بوجود تنازلات متبادلة بين الطرفين، لكنها في النهاية حصلت على الاعتراف بحقها في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية واكتساب المعرفة النووية، ورفع العقوبات عنها بشكلٍ تدريجي، وتهافت الشركات الغربية للاستثمار في السوق الإيرانية، ومن الملفت في هذا الإطار أن فرنسا التي كانت من أكبر العوائق أثناء مفاوضات توقيع الاتفاق، أعلنت أن شركاتها ستحصل على جزءٍ كبير من السوق الإيراني الاستثماري، وكان وزير خارجيتها "لوران فابيوس" أول الزائرين لطهران بعد توقيع الاتفاق، بالإضافة إلى تأثير رفع العقوبات على الداخل الإيراني وتحسن الوضع المعيشي للمواطن الإيراني، بالرغم من أن الاقتصاد الإيراني يتطلب إصلاحاتٍ اقتصادية وسياسية لدفع عجلة الإنتاج، بالإضافة إلى وجوب إحداث تغييرات هيكلية داخل المؤسسات الإيرانية للقضاء على الفساد والبيروقراطية فيها.

موقف دول المنطقة العربية من الاتفاق النووي الإيراني:

تفاوتت مواقف دول منطقة الشرق الأوسط وبالأخص الدول العربية بين مستفيدٍ من توقيع هذا الاتفاق ومتخوفٍ منه، ومن الواضح أن أكبر المتضررين من توقيع هذا الاتفاق هما الكيان الصهيوني ودول الخليج العربية، وقد حاولا استعمال كل نفوذهم وعلاقاتهم الدولية والاقتصادية لعرقلة توقيع الاتفاق، لكنهم اضطروا أخيراً للرضوخ أمام الرغبة الدولية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية لحل المشكلة النووية بالطرق السلمية.

أولاً- مواقف دول الخليج العربية:

لم تهتم دول الخليج العربي كثيراً بالمحتوى التقني للاتفاق النووي، وانصب تركيزهم في النتائج الإقليمية لهذا الاتفاق، وبالأخص عدم التمادي في تدخل إيران بالشؤون العربية والدول الخليجية بشكلٍ خاص (من وجهة نظرهم)، وقد تعززت هذه النظرة الخليجية بعد الحرب في اليمن وإعلان السعودية قيادة تحالفٍ خليجي (باستثناء عمان) لتحرير اليمن من "الحوثيين" المدعومين من إيران، وقد سمى هذا التحالف عملياته هذه باسم (عاصفة الحزم)، بالإضافة إلى المواجهة في سوريا التي تدعم فيها إيران الدولة الوطنية السورية فيما تدعم السعودية وقطر الجماعات المسلحة تحت اسم (دعم المعارضة السورية المعتدلة)، وهذا ما دفع السعودية وباقي دول الخليج العربي إلى التخوف من هذا الاتفاق، لأنها تعتقد أنه سوف يقوي موقف إيران في هذه الساحات العربية المختلفة، لذلك طالبت باتفاقٍ يأخذ في الحسبان مصالح دول المنطقة العربية وتجبر إيران عن التراجع عن سياستها تجاه الدول العربية، وبالرغم من وجود تطمينات من الولايات المتحدة الأمريكية أنها ملتزمة بأمن دول الخليج العربية خلال المحادثات التي جرت بينهم قبل توقيع الاتفاق، لكن مخاوفها لم تتبدد واعتقدت أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أطلقت يد إيران في المنطقة العربية مقابل تقديم تنازلات بشأن برنامجها النووي.[2]

---

[1] **البنك المركزي الإيراني أرصدة إيران التي سيفرج عنها، مرجع سابق.**

[2] **شيماء بهاء الدين: الاتفاق النووي الإيراني الأبعاد الاقتصادية، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، كانون الأول 2015، ص9.**

وقد وصلت السعودية وباقي دول الخليج العربي في نهاية المطاف أن ليس لديهم أي خيار سوى القبول بهذا الاتفاق، وقبول وجود دورٍ أكبر لإيران في أزمات المنطقة وعلى الأخص دورها كشريك في مواجهة الخطر الإرهابي في سوريا والعراق، أما بالنسبة لقطر التي تشترك مع إيران في حيازة أحد أكبر حقول الغاز الذي يقع في حدودهما البحرية المشتركة، فقد كانت العقوبات المفروضة على إيران قد حالت دون استخدامها للتكنولوجيا المتطورة في استخدامه، ورفع هذه العقوبات سوف يقلص هامش المناورة التكنولوجية المتقدمة التي تستخدمها قطر، وعليه فإن العلاقة الجيواقتصادية بين إيران وقطر سوف تتعدل لصالح إيران.[1]

أما بالنسبة للإمارات فإن العلاقات الإيرانية الإماراتية تتميز بخصوصية أساسية، فعلى الرغم من وجود خلاف سياسي واضح في الرؤى السياسية، ووجود ثلاث جزرٍ حدودية متنازع عليها بين الدولتين، إلا أن هناك تعاوناً اقتصادياً وثيقاً بينهما، ففي ظل العقوبات المفروضة على إيران تضاعف حجم التبادل الاقتصادي بين الدولتين ثلاث مرات، ورفع هذه العقوبات سوف يطلق يد إيران في تشكيل علاقاتها التجارية وإيجاد شركاء إضافيين، حيث أعلنت إيران عزمها إنشاء ستة مناطق حرة على سواحلها الجنوبية، وهذا ما يضع دبي في منافسة تجارية غير مسبوقة، كما أقرت إيران خطة تحديث وتوسيع مطاراتها القائمة، وبناء مطاراتٍ جديدة للصعود لمركز العقدة في الطيران التجاري الدولي بين شرق آسيا والشرق الأوسط، مما يهدد مكانة دبي في هذا المجال.[2]

وبالطبع فإن السعودية والبحرين سوف تتضرران أيضاً بسبب عودة النفط الإيراني وبالتالي الهبوط المتوقع في أسعار النفط، خاصةً أن إيران استطاعت اختراق دول مجلس التعاون الخليجي من خلال اتفاقياتٍ لتصدير الغاز الطبيعي تمتد لخمسة عشر عاماً مع الكويت وسلطنة عمان والبحرين، وتوقيع الاتفاق النووي سيمهد الطريق لتفعيل هذه الاتفاقية، وسوف يزداد التنافس بين إيران والسعودية وخاصةً في مجال تصدير النفط الخام.[3]

يرى الباحث أن العلاقات التي تربط دول الخليج العربي بإيران تحمل طابعاً استراتيجياً دائماً ومستمراً وليس مؤقتاً أو طارئاً بحكم المحددات الجيوسياسية والاقتصادية والديمغرافية والثقافية، وهذا يتطلب من دول الخليج العربية إيجاد آليات تعاونٍ جديدةً مع إيران مبنيةً على الثقة و التعاون الكامل على كافة الصعد السياسية والاقتصادية، لأن الاستمرار بهذه السياسات العدائية أصبح غير مجدٍ، وخاصةً بعد توقيع الاتفاق النووي مع إيران وعودتها إلى العلاقات الطبيعية مع كافة دول العالم بما فيها الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً– باقي الدول العربية:

بالنسبة لسوريا فبالتأكيد هي من أهم المستفيدين من توقيع الاتفاق النووي الإيراني، لأن إيران بالإضافة إلى روسيا هما الداعمان الأساسيان لها في حربها ضدّ الإرهاب، سواءً من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية، حيث تشكل إيران وسوريا والمقاومة اللبنانية (حزب الله) حلفاً استراتيجياً يسمى (حلف المقاومة)، وبالتأكيد فإن هذا الاتفاق سوف يعطي مجالاً أكبر لإيران في المساهمة في حل الأزمة السورية وفق الرؤية السورية – الإيرانية لهذا الحل، حيث أصبحت إيران طرفاً مقبولاً فيما يسمى " المجتمع الدولي "، بالإضافة إلى زيادة قدرتها الاقتصادية وفك الحصار عنها وهذا سوف يؤثر بطبيعة الحال على زيادة المساعدات الاقتصادية الإيرانية لسوريا.

وتعتبر اليمن مكاناً أساسياً تحاول فيه دول الخليج العربية ضرب المصالح الإيرانية التي تدعم "حركة أنصار الله"، وقد زاد الاتفاق النووي من التحولات الاستراتيجية في الملف اليمني ودفعه إلى المفاوضات بعد أكثر من عام من

[1] مصطفى اللباد: الاتفاق النووي وتداعياته الجيو اقتصادية على قطر والإمارات، جريدة السفير اللبنانية، بيروت، 15 تموز 2015.
[2] المرجع السابق.
[3] شيماء بهاء الدين: الاتفاق النووي الإيراني الأبعاد الاقتصادية، مرجع سابق، ص10.

انطلاق "عاصفة الحزم" بهدف إيجاد حل سلمي تفاوضي يرضي جميع الأطراف، فقد رأت السعودية أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتبنى هذا التحالف، عل الرغم من عدم رفضها له حيث أنه أعلن عبر السفير السعودي في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما في لبنان فقد استمر الفراغ الرئاسي منذ عام 2014 بسبب عدم نضوج الظروف لحصول صفقة دولية كما هي العادة عند اختيار رئيسٍ جديدٍ في لبنان، وقد فتح الاتفاق النووي الإيراني باباً للتسوية في هذا المجال، حيث تمّ انتخاب العماد "ميشيل عون" رئيساً للبنان في 31 تشرين الأول 2016 بعد توافق سعودي إيراني أعاد "سعد الحريري" المحسوب على السعودية لرئاسة الحكومة اللبنانية.

وفي فلسطين فمن المعروف أن معظم فصائل المقاومة الفلسطينية تستمد التمويل والتسليح من إيران، وقد أوجد الاتفاق النووي الإيراني حالةً من الاضطراب عند هذه الفصائل، حيث تخوفت أن يكون الاتفاق على حسابها، لكن المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران "الإمام علي الخامنئي" طمأن حلفاء إيران حيث قال: "سواء تم التصديق على هذا النص أم لا فإننا لن نتخلى عن دعم أصدقائنا في المنطقة وسيحظون بدعمنا على الدوام".[1]

أما بالنسبة لمصر فبالرغم من وجود دوافع لدى الدولتين لاستعادة العلاقات الطبيعية بينهما، خاصةً مع وجود رؤيةٍ متقاربةٍ لحل المشكلات في الشرق الأوسط مثل الموقف المتقارب لحل الأزمة السورية، لكنّ هناك عدة معوقاتٍ تحول دون إتمام هذا التقارب أبرزها علاقات مصر المميزة مع المملكة العربية السعودية التي دعمت الرئيس "السيسي"، وهذا يفرض على مصر عدم اتخاذ أي موقفٍ علنيٍ للتقارب مع إيران أو مع الحكومة السورية على الأقل في الوقت الراهن، ومردّ هذا إلى المساعدات الاقتصادية السخية التي تقدمها المملكة لمصر، بالإضافة إلى استمرار النظرة الأمنية الاستخباراتية المتبادلة بين البلدين، والمسيطرة على نظرة بعض المسؤولين في الجانبين.[2]

يرى الباحث أن إيران لن تغير تحالفاتها السياسية في المنطقة العربية، فهي سوف تستمر في دعم سوريا والعراق في حربهما ضد الإرهاب، والمقاومتين الفلسطينية واللبنانية في تصديهما للاحتلال الصهيوني المحتل لأراضيهما، لكنها في الوقت نفسه لا تريد العداء مع دول الخليج العربية، بل من الممكن أن يؤدي هذا الاتفاق إلى توثيق هذه العلاقات، خاصةً في الشق الاقتصادي التي حافظت إيران عليه مع كل هذه الدول باستثناء المملكة العربية السعودية حتى في مرحلة العقوبات عليها، برغم الخلافات السياسية المختلفة الموجودة بين هذه الدول وإيران، فإذا استمر التنافس السعودي الإيراني في هذه الساحات المختلفة ولم يتحقق التعاون، فمن البديهي أن الاتفاق النووي الإيراني هو ربح استراتيجي لإيران سوف يعزز من مكانتها الإقليمية والدولية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

من خلال البحث السابق توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

1- إن توقيع الاتفاق النووي الإيراني لم ينه التهديد الأمني لإيران على دول المنطقة من وجهة نظر خصوم إيران المتمثلين في دول الخليج العربية والكيان الصهيوني، حيث استمر التنافس السعودي الإيراني في مناطق مختلفة في سوريا واليمن والعراق، مع وجود مفاوضات غير معلنة لحل هذه الأزمات بين إيران والدول الغربية.

[1] **الإمام الخامنئي: الاتفاق النووي لن يؤثر على دعم إيران لأصدقائها في المنطقة، قناة بي بي سي العربية، 28 تموز 2015، www.bbc.com-arabic**

[2] **الاتفاق النووي الإيراني ومستقبل المنطقة، مرجع سابق، ص6.**

2- لا توجد رؤية استراتيجية واضحة لدول الخليج العربية تجاه مسألة الأمن في منطقة الخليج العربي، مع وجود تباينات داخل مجلس التعاون الخليجي في رؤيتها للعلاقات مع إيران.

3-ربحت جميع الأطراف من هذا الاتفاق فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ضمان عدم قدرة إيران على صناعة الأسلحة النووية (حتى لو أرادت ذلك)، وكسبت شركاتهم فرصاً استثمارية جديدة في بلد تعتبر واعدة على هذا الصعيد، وبالمقابل زادت إيران من نفوذها في محيطها الإقليمي وقد انعكس ذلك على حلفائها في المنطقة العربية وخاصةً في سوريا والعراق، وقد حققت مكاسب على كافة الصعد الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية.

4-أدى توقيع الاتفاق النووي الإيراني إلى تحسن العلاقات الغربية مع إيران، وعلى الأخص في الجانب الاقتصادي حيث تهافتت الشركات الغربية والأمريكية على الاستثمار في إيران، مع تحسن ملحوظ في المجال السياسي فتح مجالاً للحوار حول عدة قضايا أبرزها الخطر الإرهابي الذي يهدد العالم.

5-المتغيرات الإقليمية هي التي دفعت باتجاه توقيع هذا الاتفاق، حيث أثبتت تجربة الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 أن الحرب لا تحقق الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط، ولا بدّ من وجود تفاهمات وحوار بين كافة دول المنطقة.

6-شعوب المنطقة العربية بما فيها الشعب الإيراني هي المستفيد الأكبر من إبعاد شبح الحرب عن هذه المنطقة، فقد فتح هذا الاتفاق باب الأمل لحل أزمات المنطقة وفي مقدمتها مشكلة الإرهاب.

التوصيات:

1-توحيد السياسات العربية لبلورة رؤية عربية واضحة تضع حلولاً لأزمات المنطقة العربية، وتسمح بدفع عجلة التنمية في كافة الدول العربية والخليجية.

2-التحديات الأمنية في المنطقة العربية تحتاج إلى بناء استراتيجية أمنية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار المشاركة الجدية والفاعلة لكافة دول المنطقة بما فيها إيران.

3-يجب على إيران اتخاذ كل الإجراءات التي من شأنها طمأنة جيرانها العرب وتعزيز رغبتها في تطوير العلاقات معهم بدون التدخل في شؤونهم الداخلية.

4-تنمية العلاقات الثقافية والاجتماعية وإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين إيران والدول العربية، مما ينعكس على تحسين العلاقات السياسية فيما بينهم.

5-تعزيز التعاون العربي-الإيراني في القضاء على الأمراض الطائفية والعرقية التي تشكل السبب الرئيسي لانتشار الإرهاب.

6-السعي لإعلان منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك "إسرائيل" التي تعتبر الخطر الأبرز على أمن ومستقبل هذه المنطقة.

المراجع:

أولاً: الكتب:

1-شيماء بهاء الدين: الاتفاق النووي الإيراني الأبعاد الاقتصادية، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، كانون الأول 2015.

2-عطا محمد زهرة: البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015.

3-منى مصطفى محمد: الصفقة التاريخية بالوثائق من العقوبات إلى التسوية، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015.

ثانياً: الصحف والدوريات:

1-أحمد إبراهيم محمود: *ماذا تعني اتفاقية باريس بالنسبة لإيران*، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، العدد 54، كانون الثاني 2005.

2-أحمد إبراهيم محمود: *الأزمة النووية بين المقترحات الأوروبية والتحفظات الإيرانية*، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 62، أيلول 2005.

3-أحمد منيسي: *أزمة البرنامج النووي الإيراني سيناريوهات متعددة للمستقبل*، موقع البنية، مختارات إيرانية، القاهرة، العدد 64، تشرين الثاني 2005.

4-حسين عبد المطلب الأسرج: *أمن الخليج في ظل الاتفاق النووي مع إيران*، جامعة القاهرة، 2015.

5-صفاء إسماعيل: *القوة والمبادئ الثابتة دافع إيران لاستئناف مفاوضات النووي*، صحيفة تشرين السورية، دمشق، 19 آب 2013.

6-مصطفى اللباد: الاتفاق النووي وتداعياته الجيو اقتصادية على قطر والإمارات، جريدة السفير اللبنانية، بيروت، 15 تموز 2015.

ثالثاً: رسائل الماجستير والدكتوراه:

1-رائد حسين عبد الهادي حسنين: *البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010*، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

2-عبد الله سعد العتيبي: *الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكاساتها على أمن الخليج العربي*، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012.

رابعاً: المواقع الالكترونية:

1-الاقتصاد الإيراني يترقب وقف النزيف، 31 آذار 2015، www.Alaraby.com

2-الإمام الخامنئي: *الاتفاق النووي لن يؤثر على دعم إيران لأصدقائها في المنطقة*، قناة بي بي سي العربية، 28 تموز 2015، www.bbc.com\Arabik

3-المركزي الإيراني أرصدة إيران التي سيفرج عنها، أخبار قناة روسيا اليوم، 26 تموز 2015، www.Arabic.Rt.com

4-حمدان مجزع الشمري: *الملف النووي الإيراني إلى أين؟*، دراسة منشورة على موقع مجلس الأمة الكويتي، تشرين الثاني 2007، www.Majlesalommah.net

5-صحيفة إيلاف الالكترونية، مقال تحليلي عن المفاوضات الإيرانية الغربية، لندن، 10 شباط2004، www.Elaph.com

6-فاطمة الصمادي: *لماذا تواصل إيران المأزومة دعم حلفائها*، 22 شباط 2015، www.aljazeera.net

7-كيف يبدو الاقتصاد الإيراني ما بعد رفع العقوبات، 14 تموز 2015،جريدة النهار اللبنانية، www.Annahar.com

مكاسب للاقتصاد الإيراني في حال التوصل لاتفاق نووي، مجلة شؤون خليجية، 8آذار 2015، www.Gulfaff.wordpress.com

8-مقال في موقع روسيا اليوم بعنوان: *أهم تفاصيل الاتفاق النووي الإيراني*، 17 كانون الثاني 2016، **www.Arabic.Rt.com**

المراجع باللغة الأجنبية:

1- KERR, Exile and Iran Intel, *Arms control wonk*, 5 April 2005, www.guests. Arms control Wonk.com 5\7 exile and Iran Intel.

2- Michael Hirsh, Maziar Bahri, "rumors of war ", News week, feb 2007.

3-WWW.Iaea.org\Publications\Documents\Infirm2\4.